

تعاقد مع شركات عالمية لتنفيذ مشروع مدينة المطلاع ولم يطبق قانون تأسيس شركات مساهمة كويتية لتنفيذ المشروع

وزير الإسكان تنصّل من التزامات الحكومة أمام مواطنيها بتوفير المسكن

بالمشاريع الضخمة المدرجة في الخطة الإنشائية مما يكلف الدولة أموالاً طائلة وخاصة في الظروف الاقتصادية الراهنة.

وهذا الخلل سيؤدي حتماً إلى خلل في المساحات والتوزيعات مما يعني تكبيد الدولة أموالاً طائلة ستقدم للمتضررين، خصوصاً إذا ما علما أن الخطأ هذا سيتسبب بتداخل القسائم في بعض القطع مما يعني التسبب في المشاكل للمواطنين دون، دون اتخاذ المؤسسة العامة للرعاية السكنية أي إجراء تجاه هذا الخطأ الجسيم، ولم تكلف نفسها بإعادة طرح هذا المشروع للدراسة مرة أخرى قبل توقيع العقود مع شركات التنفيذ، والذي بالتاكيد سيكتشف وجود خلل في التنفيذ وتغيير بالمخططات، ممن يعني تكبيد ميزانية المؤسسة خسائر طائلة نتيجة الأوامر التغيير التي سيتم تنفيذها.

المحور الرابع

تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الإسكانية المعقدة بتاريخ 26/4/2017 وناقضها مع ردهه على الأسئلة التي وجهت له منهم.

في جلسة 2017/4/26 عقد مجلس الأمة جلسة محددة المدة ساعتين لمناقشة القضية الإسكانية، استعرض فيها الوزير المستجوب وقياديوه المشاكل التي واجهت المواطن بعد تسلمه منزله، وطرحوا كذلك في نفس الجلسة رؤيتهم المستقبلية للمشاريع الإسكانية.

الآن بعض المعلومات التي عرضها الوزير المستجوب وقياديوه مؤسسته ناقضت ردود الوزير على أسئلة النواب وعلي سبيل المثال لا الحصر فإن رد الوزير على أحد النواب باجمالي عدد البيوت المتضررة كان 600 بيت، وفي الجلسة ذكر قياديوه أن عدد البيوت المتضررة هي 4452 منزلاً وهو عدد البيوت الحكومية التي وزعتها المؤسسة للمواطنين في المناطق الثلاث الأخيرة مما يعني أن جميع البيوت الموزعة هي متضررة!

كما ذكر الوزير المستجوب في معرض استعراضه للحلول أن فترة الانتظار لانتزال 10 سنوات وهو ما يخالف الحقيقة ويعتبر تضييق وكان المواطن الذي تقدم بطلب إسكاني في العام 2006 قد تم منحه أرضه أو مسكنه في العام الماضي! ختاماً..

قال تعالى: (وقفوههم إنهم مسؤولون).
نسال الله العلي القدير أن يعيننا على حمل الأمانة، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه.

تكليف الدولة أموالاً طائلة في الظروف الاقتصادية الراهنة بسبب عدم وجود استراتيجية لدى مؤسسة الرعاية السكنية

الخلل في المساحات والتوزيعات للمشاريع

والوحدات السكنية يؤدي إلى تداخل القسائم في بعض القطع

الوزير ضلّ النواب فيما طرحه من معلومات وبيانات حول القضية الإسكانية في جلسة اليوم

الحكومة تريد أن تجعل المواطن يعيش أزمات مرهقة تشغله عن مراقبتها

إرغام المواطن على اللجوء إلى حلفاء الحكومة لشراء أراضيهم الخاصة وعقاراتهم وتأجير عماراتهم



وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبو

قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبعد انتهاء المستشار من تقديمه خدمات استشارية ومخرجات خاصة باعداد دراسة جدوى واعداد مستندات عقد مدير المشروع مدينة جنوب المطلاع رغم أن جميع المستندات التعاقدية كانت معدة لمدينة شمال المطلاع، والتي تم تقديم عطاءات المكاتب الاستشارية على هذا الأساس، ولم يتبين وجود مستندات أو موافقات رسمية تثبت تغيير تسمية المشروع ومتطلبات العقد لتتماشى مع مدينة جنوب المطلاع بدلاً من شمالها، نظراً لاختلاف طبيعة الموقعين من الناحية الفنية والجغرافية، ولوجود عقد تصميم قائم لمدينة جنوب المطلاع، مما يعتبر العامل الأكبر لتضارب وتكرار الأعمال في المخرجات المقدمة من الاستشاري، الأمر الذي يدل على عشوائية المؤسسة باتخاذ قراراتها المتعلقة

– 1518 محطة محولات،
– 116 مركزاً صحياً عاماً ومدرسة متنوعة،
– 156 مسجداً،
– 48 فرعاً جمعية تعاونية،
– 12 مركزاً صحياً،
– 12 مركزاً صحياً عاماً،
– 3 مراكز صحية تخصصية،
– 12 مخفر شرطة،
بالإضافة إلى منطقة صحية متكاملة للحافلات وغير ذلك من الخدمات الأساسية والتي ما تحتاج إليه من محطات وقود ومحطات للحافلات، وبذلك خالف نصوص القانون التي من أجلها أنشئت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مخالفة صريحة!

المحور الثالث

قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاصة بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع دون الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة المشروعين فيا وجغرافيا.

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه طلب استجواب مقدم من النائب شعيب الوزير إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبو، موضحاً أنه تم إدراج الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة مقبلة لتحديد موعد لمناقشته. وقال في تصريح إلى الصحفيين قبيل خروجه من الجلسة «تسلمت الاستجواب في مكنتي وقت الدوام الرسمي وتم اتخاذ الإجراءات اللائحة وفق المادة 135 من اللائحة الداخلية وإبلاغ الأذ وزير به».

وأضاف أن استجواب رئيس الوزراء الأول المقدم من النواب وليد الطيببائي ومحمد المطير ومرزوق الخليفة لم يتم استنفاد المهلة اللائحة لمناقشته، حيث تزامن أول من أمس الثلاثاء مع اليوم الثالث عشر لتقدمه، وبناء على طلب الحكومة بمناقشته في جلسة العاشر من مايو المقبل فقد تم عرض الطلب على المجلس والذي وافق على التأجيل، مشيراً إلى أن طلب التصويت نداء بالاسم على طلب الحكومة وصل المنصة بعد التصويت على التأجيل برغم الأيدي.

وقال إن المهلة اللائحة اللازمة لمناقشة الاستجواب الثاني لرئيس الحكومة المقدم من النائبين رياض العبدسان وشعيب الوزير لم تنته مع موعد جلسة الثلاثاء وطلبت الحكومة كذلك

الإسكان وقبل طرح النسبية المقررة في البند «أ» من المادة «27 مكرراً» من هذا القانون بالمراد العلني، متضمنة على وجه الخصوص إجراءات تسجيل جميع مكونات كل مدينة من المدن المشار إليها في المادة «27 مكرراً» باسم الدولة وصيغة الاتفاقية التي تقوم المؤسسة بإبرامها مع كل شركة وتحديد نسبة توظيف الكويتيين في البحث لا تقل نسبتهم عن 70٪/70 من إجمالي عدد العاملين في الشركة وشروط تدريبهم وتأهيلهم إضافة إلى جميع الشروط الضافة إلى البيئية والمالية والاقتصادية وشروط الأمن والسلامة والمكونات التي يحق للشركة الانتفاع بها طوال فترة العقد، وغيرها من الشروط التي تحكم العلاقة بين الطرفين وتحدد التزاماتها.

وتقدم الشركة إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان – 4 محطات كهرباء رئيسية،
– 66 محطة فرعية.

خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل ستة مالية كشفاً بأسماء وأعداد الكويتيين في الشركة ووظائفهم – وكذلك أعداد وأسماء من يتم تدريبهم خلال السنة المالية المتقضية ونسبتهم إلى مجموع أعداد الكويتيين في السنوات الثلاث السابقة عليها ويرسل الوزير الكويتيين في السنوات الثلاث السابقة عليها ويرسل الوزير صورة من هذا الكشف إلى الوزراء مشفوعاً بملاحظات المؤسسة على ما ورد فيه.

حيث قام الوزير المستجوب بتاريخ 2016/7/16 بتوقيع عقد إنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع مع تحالف العالمي تقوده شركتا ساليين الإيطالية وكولن التركية، كما تعاقدت المؤسسة مع شركة عالمية وهي شركة هيل انترناشيونال الأمريكية لإدارة المشروع، ويشتمل المشروع على:

– 4 محطات كهرباء رئيسية،
– 66 محطة فرعية.

تحدد المؤسسة في وثائق كل مشروع جميع المتطلبات فيه ومكوناته وخاصة عدد الوحدات السكنية ومساحة نسبة ونسبة الاستعمال التجاري والاستثماري وغير ذلك من الاستعمالات وكل ما يتعلق بالتزامات الشركة في تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع حتى الانتفاع الذي تتمتع به إلى الدولة بعد انتهاء العقد.

وباستثناء ما يتعلق بالنواحي التنظيمية لا يجوز إجراء أي تعديل على مكونات المشروع بعد طرح الاسهم في المزاed العلني وفقاً أحكام البند «أ» من المادة «27 مكرراً» من هذا القانون سواء بزيادة أو تخفيض المساحات المخصصة للاستعمال التجاري أو الاستثماري أو الوحدات السكنية أو غير ذلك من الاستعمالات أو في أي من المرافق والخدمات بأي شكل يؤثر على الأسس التي تم يوجيها طرح أسهم الشركة في المزاed العلني وفقاً لأحكام البند «أ» من المادة «27 مكرراً» من هذا القانون. ويجب تنفيذ وإنجاز البنية الأساسية والمرافق العامة وغيرها وفقاً لما تحدده المؤسسة في دفتر الشروط، علاوة على تسليم جميع الوحدات السكنية سواء كانت بيوتاً أو شققاً أو قساماً إلى المؤسسة صاحبة واجهته للسكن أو للبناء – بحسب الأحوال – في موعد لا يجاوز ست سنوات من تاريخ إبرام العقد.

تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا الباب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به، بناء على عرض كل وزير مالية ووزير الدولة لشؤون

عام تقريراً عما تم توفيره من هذه الأراضي، وتلتزم المؤسسة خلال ستة من تاريخ تسليمها الأراضي اللازمة بإقامة المدن السكنية بتأسيس شركات مساهمة عامة كويتية على أن تكون شركة مساهمة كويتية لكل مدينة. كما تلتزم المؤسسة بطرح المزايدة العلنية لتأسيس شركة مساهمة لتنفيذ مدينة الخيران السكنية خلال تسعة شهور من تاريخ العمل بهذه المادة. وطرح مزايدة علنية لتأسيس شركة مساهمة لتنفيذ مدينة المطلاع السكنية خلال ستة ومن تاريخ العمل بهذا الباب وفقاً لأحكامه).

المادة رقم 27 مكرراً «أ» (تخصص أسهم كل من الشركات المشار إليها في المادة السابقة على النحو التالي: أ – 40٪/40) تطرحها المؤسسة في مزايدة علنية بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأخرى التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزايدة بشرط ألا يقل رأسمال أي منها عن الحد الأدنى لرأسمال الشركة المسموح به لتسجيلها في سوق الكويت للأوراق المالية، ويرسى المزاed من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصاريف التأسيس – إن وجدت – وتكون للشركة التي رسا عليها المزاed الأولية في شراء الأسهم التي تؤول في الدولة وفقاً لأحكام المادة 27 مكرراً (ج) من هذا القانون وبغفس السعر الذي رسا به المزاed.

وفي حالة عدم ابداء رغبتها تطرح هذه الأسهم بالمزاed العلني وفقاً لأحكام البند بـ 10٪/10 للحكومة والجهات التابعة لها. جـ 50٪/50 تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

د- تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام البند «أ» من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة. هـ تكون مدة التعاقد لكل شركة من الشركات المشار إليها في المادة 27 مكرراً من هذا القانون خمساً وأربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد).

المادة رقم 27 مكرراً «ب» تتولى المؤسسة تحديد رأسمال كل شركة من الشركات المشار إليها في المادة (27 مكرراً) من هذا القانون وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسمائهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في يوم الاكتتاب ومن غير تخصيص لكسور الأسهم، على أن يتم تسديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها المؤسسة دون أي فوائد أو رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في الاكتتاب

أكد أنه سيتابع أي شخص تعرض للظلم لحين رفع الظلم عنه ولا ننتظر جزءاً ولا شكوراً الغانم: ماض في متابعة ملف تزوير الجناسي حتى النهاية

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه طلب استجواب مقدم من النائب شعيب الوزير إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبو، موضحاً أنه تم إدراج الاستجواب على جدول أعمال أول جلسة مقبلة لتحديد موعد لمناقشته. وقال في تصريح إلى الصحفيين قبيل خروجه من الجلسة «تسلمت الاستجواب في مكنتي وقت الدوام الرسمي وتم اتخاذ الإجراءات اللائحة وفق المادة 135 من اللائحة الداخلية وإبلاغ الأذ وزير به».

وأضاف أن استجواب رئيس الوزراء الأول المقدم من النواب وليد الطيببائي ومحمد المطير ومرزوق الخليفة لم يتم استنفاد المهلة اللائحة لمناقشته، حيث تزامن أول من أمس الثلاثاء مع اليوم الثالث عشر لتقدمه، وبناء على طلب الحكومة بمناقشته في جلسة العاشر من مايو المقبل فقد تم عرض الطلب على المجلس والذي وافق على التأجيل، مشيراً إلى أن طلب التصويت نداء بالاسم على طلب الحكومة وصل المنصة بعد التصويت على التأجيل برغم الأيدي.

وقال إن المهلة اللائحة اللازمة لمناقشة الاستجواب الثاني لرئيس الحكومة المقدم من النائبين رياض العبدسان وشعيب الوزير لم تنته مع موعد جلسة الثلاثاء وطلبت الحكومة كذلك

الإسكان وقبل طرح النسبية المقررة في البند «أ» من المادة «27 مكرراً» من هذا القانون بالمراد العلني، متضمنة على وجه الخصوص إجراءات تسجيل جميع مكونات كل مدينة من المدن المشار إليها في المادة «27 مكرراً» باسم الدولة وصيغة الاتفاقية التي تقوم المؤسسة بإبرامها مع كل شركة وتحديد نسبة توظيف الكويتيين في البحث لا تقل نسبتهم عن 70٪/70 من إجمالي عدد العاملين في الشركة وشروط تدريبهم وتأهيلهم إضافة إلى جميع الشروط الضافة إلى البيئية والمالية والاقتصادية وشروط الأمن والسلامة والمكونات التي يحق للشركة الانتفاع بها طوال فترة العقد، وغيرها من الشروط التي تحكم العلاقة بين الطرفين وتحدد التزاماتها.

وتقدم الشركة إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان – 4 محطات كهرباء رئيسية،
– 66 محطة فرعية.

خلال ندوة أقامتها جمعية المحامين مساء أمس الأول تحت عنوان «حماية المال العام» عمر الطيببائي: ضرورة وجود تشريعات لمراقبة استخدام المال العام في الانتخابات

ومنذ عام 2012 وحتى عام 2016 لاتزال هذه الهيئة في حرب مع اطراف الهيئة مستمرة في عملها وفي مجالها الفني، ولكننا يجب أن نعرف الاسباب التي أوصلتنا لهذه المرحلة من الفساد، وهل هذا بسبب قصور في التشريعات ام عجز في التنفيذ والتطبيق الفعلي للقوانين؟ موضحاً اهمية وجود ثقافة الحفاظ على المال العام، فحين نحافظ على المال العام فنحن نحافظ على اموالنا واموال الاجيال القادمة لابنائنا، مؤكداً ان هيئة مكافحة الفساد احالت مسؤولين إلى النيابة لانهم تآخروا يوماً واحداً فقط لعدم تسليم الهيئة الذمة المالية الخاصة بهم.

لمجتمع المدني ان نتكاتف امام الفساد ولحماية المال العام. وتساءل السائر: لماذا لم تتم معالجة الخلل التشريعي في القوانين والذي ساهم في حفظ قضايا الایداعات المليونية؟ ومن الذي يحاسب الحكومة على هدر 37 ملياراً؟ وما الاسباب التي تسببت في تراجع الكويت دولياً بسبب الفساد؟ ولماذا تحفظ قضايا المال العام دون وجود تقرير يوضح الامر؟



مهند السائر وبسمة السيف

من جهته، قال أمين عام هيئة مكافحة الفساد بالإنابة د. محمد بوزبير: علينا اليوم ترك شعارات حماية المال العام والتنظير والتناظر به فقد أخذ هذا الموضوع من الحديث والنقاش به الكثير، فمن الواجب الآن ان تكون فيه حلول تطبيقية ناجحة تكفل وجود ايقاف لهذا الفساد والبهر والتعدي في المال العام. وأضاف بوزبير: التزاما مني بعنوان هذه الندوة وهو «حماية المال العام» فانا ممثل عن هيئة مكافحة الفساد، على حزمة المال العام.

في المساهمة في تشريع قوانين تحد من ظاه الفساد في المال العام، فحماية المال العام واجب على جميع المواطنين ولا يجوز ان نتخظر من أي احد ان يكلفنا بذلك، وهذا ما دعا اليه الدستور الكويتي في حرمة المال العام والدفاع عنه. وأضاف السائر: للأسف اليوم مؤشرات الفساد تزداد، من المؤسسات المشاركة في الفساد ان تصلح هذا الفساد، فمن غير المقبول ان



النائب عمر الطيببائي متحدثاً خلال ندوة أقامتها جمعية المحامين الكويتية

الامة على استعداد ان نتبنى هذه التعديلات. وشدد الطيببائي على ضرورة وجود تشريعات لمراقبة استخدام المال العام في الانتخابات وغيرها، فكلنا نعلم عن تفشي ظاهرة استخدام المال العام في انتخابات مجلس الامة. من جانبه، قال امين سر جمعية المحامين مهند السائر: نحن نمد يد العون

تحديد وقت زمني، ما ادى الى مخالفة اللائحة الداخلية للقانون بالإضافة الى ان هيئة مكافحة الفساد تحت اختصاص الوزير الذي من المفترض ان تكون هذه الهيئة تحاسب هذا الوزير، وهذا امر غير صحيح، لذلك اليوم اطلب من جمعية المحامين ان يكون لها موقف من خلال تقديمها دراسة لتعديل هذه القوانين ونحن في مجلس

أكد النائب عمر الطيببائي ان فساد التعدي على المال العام لا ينتهي الا بوجود ثقافة واقعية عملية تعمل على انهاء هذا الفساد وترك نهج التنظير والكلام دون افعال ولا نريد ان نتحدث عن المناقشات والاستثمارات الخارجية التي تحدثنا عنها كثير.

وقال الطيببائي خلال الندوة التي أقامتها جمعية المحامين الكويتية مساء أمس الأول تحت عنوان «حماية المال العام»: يجب ان تشكل لجنة من المحامين الكويتيين لدراسة القوانين التي وجد بعض الفاسدين بها مثالب للخروج من قبضة القانون بسبب القصور التشريعي في بعض الاحكام، ولان المحامين هم المختصون بدراسة هذه القوانين لذا يجب ان يقوموا بهذه الدراسة وبالتعاون مع بعض نواب مجلس الامة، مؤكداً انه على استعداد ان يكون متعاوناً مع المحامين وان مقعد البرلمان يمثل

بدر سهيل